مصيدة الانتخابات بالقائمة المشروطة .. ! !

نعترف للحزب الوطنى الحاكم بنجاح كبير ، لم يسبقه اليه أحد من الاحزاب الحاكمة فى دول العالم الثالث ، ويأتى هذا الاعتراف فى وقت يتهمنا الحزب الحاكم باننا لانتحدث عن « انجازاته » وانما نركز فقط على فشله وسلبياته !!

فقد « نجح » الحزب الحاكم استنادا الى الاغلبية التى نعرفها، ويعرفها السيد النبوى اسماعيل ، أن يصدر قانون الانتخاب الجديد — فى أقل من ٤٨ ساعة — وأن يقيم بهذا القانون « مصيدة » لاحزاب المعارضة ، فلا تستطيع أن تدخل اليها باختيارها ، ولا تستطيع أن تبقى خارجها بارادتها .. !!

بقلم :
أحمد طلعت

وكان تقدير الحزب الحاكم ان اصدار قانون هام — مثل قانون الانتخاب — بهذه السرعة ، والانتقال فجأة الى نظام القوائم النسبية المشروطة بنسبة الـ ٨ فى المائة سوف يضع المعارضة أمام أحد خيارين كلاهما مر ..

■ فاما أن تقاطع أحزاب المعارضة هذه الانتخابات التى تجرى وفقا لقانون تعتبره غير دستورى ، ولا يتيح فرصا متكافئة بين الاحزاب وبالتالى تبقى بعيدة عن الساحة السياسية لمدة خمس سنوات أخرى يصول فيها الحزب الوطنى ويجول ، ويحكم سيطرته على ما تبقى من أجهزة الدولة ، وينفرد بالحكم دون منافس أو منازع .. !!

■ واما أن تخوض أحزاب المعارضة هذه الانتخابات وهى تعلم — مقدما — بالنتائج التى سوف تسفر عنها فى ظل قانون وضع خصيصا لتقييد حركتها وتحجيم فرصتها فى الوصول الى مقاعد مجلس الشعب ، وبالتالى تسقط حجتها فى الطعن على قانون الانتخاب بعدم الدستورية ، مادامت قد قبلت أن تخوض المعركة الانتخابية فى ظله .. وتحت رايته .. !!

وتصور الحزب الحاكم أن أحزاب المعارضة سوف تنقسم على نفسها — وتنقسم أيضا من داخلها — بينما يقف الحزب الحاكم « يتفرج » عليها سعيدا بالعبقرية التى اخترعت له مصيدة الانتخابات بالقائمة المشروطة

ولقد دار بالفعل جدل داخل أحزاب المعارضة حول مقاطعة هذه الانتخابات ، أو الاشتراك فيها ، وكانت حجة من يدعون لمقاطعتها :

● انه ليس من المنطقى أن تقبل أحزاب تدافع عن الديمقراطية بخوض معركة انتخابية تدور على أساس قانون تعتبره غير دستورى ومطعون عليه بالفعل أمام القضاء والا كانت تساهم بذلك فى اضفاء الشرعية على هذا القانون ..

● ان الذين وضعوا القانون قد « فصلوه » تفصيلا دقيقا يحول بين الشعب وبين اظهار ارادته الحقيقية ، بل ويزيف هذه الارادة بضم كسور أصوات الناخبين الى الحزب الحاصل على الاغلبية ، وبالتالى تذهب هذه الاصوات الى الحزب الذى ارادت — منذ البداية — أن تعطى أصواتها ضده .. !!

● ان أى طعن على نتيجة الانتخابات — بعد ظهورها — وبعد اشتراك أحزاب المعارضة فيها، لن تكون له قيمة عملية ، فضلا عن ان الحزب الحاكم سوف يستغل هذه النتيجة « للتشهير » باحزاب المعارضة واتهامها بانها لا تمثل ثقلا شعبيا له وزن ، بالرغم من ان قانون الانتخاب قد وضع خصيصا لتزييف الوزن الحقيقى للمعارضة ، ولتضخيم الوزن الحقيقى للحزب الحاكم .. !!

مصيدة الانتخابات (بقية)

وكانت حجة المؤيدين لاشتراك أحزاب المعارضة فى الانتخابات القادمة تقوم على عدة اعتبارات :

■ انه مادام هدف الحزب الحاكم هو اقصاء المعارضة عن الساحة السياسية — لمدة خمس سنوات أخرى — فان من واجب أحزاب المعارضة أن تفوت على الحزب الحاكم مقاصده ، وأن تتصدى لافساد مخططاته .. !!

■ انه مع التأكيد المستمر بنزاهة الانتخابات ، فان الفرصة لاتزال قائمة أمام أحزاب المعارضة لاثبات مدى ما تتمتع به من شعبية ، أو على الاقل مدى ما فقده الحزب الحاكم من شعبية ، وفى أقل القليل مدى صدق وامانة هذه التأكيدات !

■ ان الحزب الحاكم يتصور أن الانتخابات القادمة — التى سوف تجرى فى مايو القادم — هى انتخابات تجرى فى مصر ، وبالتالى فان أجهزة الاعلام القومية تستطيع أن تصبغ عليها ، وعلى نتائجها ، اللون الذى يريده الحزب الحاكم ، بينما الحقيقة أن عيون العالم كله ، وأجهزة اعلامه ، تتابع هذه الانتخابات ، وترصد ما يجرى فيها وتسجل كل خلل أو انحراف ، فالانتخابات فى أى بلد — فى العصر الذى نعيش فيه — لايمكن أن تجرى خلف أبواب مغلقة .. !!

ولقد « نجح » الحزب الحاكم — فعلا — فى اثارة هذا الجدل فى صفوف المعارضة ، لكن التاريخ وحده سوف يحقق النجاح الاكبر عندما يسجل حكمه على هذه الانتخابات ، ويقول كلمته فى صدق النوايا ، وسلامة المقاصد ، وطهارة الذمم .. !!

ولسوف يتحمل قادة أحزاب المعارضة — أمام التاريخ — أيضا مسئولية بعد — او قصر — نظرهم بالنسبة لنتائج القرارات التى اتخذوها بالدخول فى مصيدة الانتخابات بالقائمة المشروطة .. !!